



Journal Homepage: - www.journalijar.com

INTERNATIONAL JOURNAL OF ADVANCED RESEARCH (IJAR)

Article DOI: 10.21474/IJAR01/14196

DOI URL: <http://dx.doi.org/10.21474/IJAR01/14196>



RESEARCH ARTICLE

THE ROLE OF EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH IN DEVELOPMENT IN PALESTINE

Mahmoud Gawdat Mahmoud Qabaha and Dr. Othman Mahmoud Othman

The Role Of Education And Scientific Research In Development in Palestine.

Manuscript Info

Manuscript History

Received: 05 December 2021

Final Accepted: 09 January 2022

Published: February 2022

Key words:-

Education, Scientific Research,
Development

Abstract

One of the most important duties of education is to enable individuals to develop and advance their societies through scientific research, especially the great acceleration in the era of knowledge, information and technology and its outputs. Therefore, this study sought to identify the role of education and scientific research in development in Palestine. During the study, the study concluded several results, most notably; That education and scientific research in Palestine still suffers from some scientific, financial, administrative and social obstacles, and it is in dire need of development in all its branches, and that education and scientific research have an effective role in achieving development goals of all kinds in general and Palestine in particular, and that the amount of spending on it in Palestine is not It is still far below the level required globally, and in light of this result, the study made several recommendations, the most prominent of which were: the need to work to raise awareness of the importance of education and scientific research and apply its results in achieving comprehensive development in society, in addition to developing a strategy for the State of Palestine with regard to education and scientific research after Determining research priorities, leading to linking research with comprehensive development, working to provide the necessary assistance by universities and research centers to researchers, developing mechanisms for marketing the results of scientific research, publicizing its results and outputs, and strengthening coordination between research centers, institutions and government agencies.

Copy Right, IJAR, 2022,. All rights reserved.

Introduction:-

العلمي، حيث إنهما النواة التي تركز عليها المجتمعات المتقدمة وبعض الدول النامية، فباتت الدول تسخر كل إمكانياتها وتتسارع في الحصول على أسبقية العلم، وتضع كل قدراتها ومؤهلاته سعياً في الحصول على لقب الدولة المتقدمة في مجال التعليم والبحث العلمي، فتقوم الدول بتخصيص جزء من إيراداتها وجزء من الناتج القومي الإجمالي لخدمة العلم والعلماء، حيث إن الدول دخلت فيما بينها بتسايق معرفي، كون التعليم والبحث العلمي أصبح أساساً يقاس عليه مدى تقدم المجتمعات وتطورها وتنميتها في شتى المجالات.

إن العلاقة بين التعليم والتنمية هي علاقة قوية لا حاجة لتأكيدها، فالتعليم أداة لبناء الإنسان وتمكينه من إطلاق طاقاته، وتنمية إبداعاته وقدراته، وتزويدها بالمعارف والمهارات والتقنيات اللازمة لقيامه بعمليات الإنتاج مما يؤدي إلى إحداث التنمية بشتى أنواعها، ولكل ذلك لا بد من إعداد أفراد ذوي سمات خاصة يستطيعون التكيف مع التغيرات العلمية والتكنولوجية الحالية والتي سوف تحدث مستقبلاً، ويتطلب ذلك وضع تصور جديد للتعليم والبحث العلمي باعتباره ركيزة هامة من ركائز التنمية (موسى، 2013). كما أكد الكثير من الباحثين على أهمية التعليم والبحوث العلمية في التنمية الشاملة إنطلاقاً من قضية مؤداها أن التنمية ليست عملية إنتاجية فقط، وإنما هي علم ومعرفة وتطور فكري وإداري يضع إمكانياته ومعارفه وعلمه في

خدمة التنمية وتحسين مفاهيمها وتحديد أبعادها وحدودها ومشكلاتها، ومعرفة مدى العلاقات الساندة بين مختلف عناصرها ونواحيها، والتوصل إلى تحديد أهدافها ورسم مسارها حسب البيئة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية لمجتمعاتها (الحديد و عبد الرحمن، بدون تاريخ).

من أهم واجبات التعليم هو تطوير مهارات وتقنيات العلم والعمل على تجديدها وإعادة تدريب أشخاص محترفين في عملية إعداد وكتابة البحث العلمي؛ حتى يصبحوا قادرين على مواكبة التسارع العلمي المتجدد والمتطور، وبالتالي قادرين على تنمية مجتمعاتهم من خلال والإرتقاء بها من خلال البحث العلمي، لا سيما التسارع الكبير في عصر المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا ومخرجاتها، فالبحث العلمي لم يأتِ وليد ذاته أو من تلقاء نفسه، بل جاء نتيجة حدوث تنمية في المجتمعات أو الحاجة الماسة لحدوث هذه التنمية، ومن هنا تتبنى المجتمعات الأبحاث العلمية لما لها من دور فعال وكبير في خدمة التنمية والتنمية المستدامة، ولا بد من الإشارة إلى ضرورة تلاقي الفكر والتخطيط للبحث العلمي مع سياسات الدولة نحو تنمية ودعم القدرات والكفاءات والإبداعات والإبتكارات، وتوجيه الإمكانيات المتاحة لخدمة قضايا التنمية والمجتمع، ومن هنا سعت هذه الدراسة للتعرف إلى دور التعليم والبحث العلمي بالتنمية في فلسطين.

أهمية الدراسة

تشكل هذه الدراسة خطوة هامة في التعرف إلى دور التعليم والبحث العلمي بالتنمية في فلسطين، فلا يمكن لأي دولة مهما امتلكت من إمكانيات وموارد طبيعية أن تحقق التقدم والتطور المنشود ما لم تعطي التعليم والبحث العلمي وتطبيقاته ما يستحقه من اهتمام، سواء على مستوى التشجيع والتحفيز أو على مستوى التمويل والرعاية، وعند النظر إلى واقع التعليم الفلسطيني نجد أنه لا يسهم بشكل كبير وجيد في تقديم حلول للمشكلات المجتمعية الفلسطينية، وذلك لعدم اطلاع الطلاب على أهم المشكلات التي تواجه مجتمعهم، سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو صحية أو إقتصادية وغيرها، وتحديد أسبابها ودوافعها ووسائل علاجها ومواجهتها، إضافة إلى عدم إسهام التعليم الفلسطيني بالمستوى المطلوب في تكوين العادات والإتجاهات التي تؤدي إلى صلاح الأفراد والمجتمع الفلسطيني، ولا يتيح الفرص للطلاب بممارسة المبادئ الساندة في المجتمع، حيث إن لكل مجتمع مبادئه وأهدافه وقيمه وعاداته التي يسعى إلى غرسها لدى أفرادها من خلال مؤسساته التعليمية، كما أن المناهج الفلسطينية يجب أن تخضع للتقويم المستمر والتجريب والتعديل بما يتماشى مع متغيرات العصر المتسارعة وما يحدث فيها من مستجدات علمية، حتى تتسم هذه المناهج بالتطور والحداثة، لذا بات من الضرورة على المسؤولين عن العملية التعليمية والبحث العلمي في فلسطين تطويره، بحيث يمكن من خلاله إحداث التنمية بشتى أنواعها، كما أن هذه الدراسة قد تعطي توصيات وأفكار للباحثين المختصين للعمل على مفاهيم الدراسة ومخرجاتها من وجهة نظر جديدة.

أسئلة الدراسة

تتمحور هذه الدراسة حول السؤال الرئيس الآتي:
ما دور التعليم والبحث العلمي في إحداث التنمية في فلسطين؟

أهداف الدراسة

التعرف إلى دور التعليم والبحث العلمي في إحداث التنمية في فلسطين.

محددات البحث

الحدود الزمانية: طبقت هذه الدراسة في الربع الأخير من العام 2021.

الحدود المكانية: دولة فلسطين.

متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: تمثل في التعليم والبحث العلمي.

المتغير التابع: تمثل في التنمية.

مصطلحات الدراسة

- التعليم: يُعرف التعليم بأنه عملية منظمة تهدف إلى اكتساب الشخص المتعلم للأسس العامة البانية للمعرفة، ويتم ذلك بطريقة منظمة ومقصودة وبأهداف محددة ومعروفة، والتعليم من أجل التنمية هو عبارة عن تعليم شامل ذي قدرة تحويلية يعالج مضامين التعلم ونتائجه، والنهج التربوي، وبيئة التعلم، ويحقق غايته من خلال تحويل المجتمع، ويسعى عموماً إلى تمكين المواطنين في شتى أنحاء العالم من التعامل مع أوجه التعقيد، وانعدام المساواة، والاختلافات في الرأي، التي تثيرها قضايا في مجالات البيئة والتراث الطبيعي والثقافة والمجتمع والإقتصاد، لذا فالتعليم المرتبط بالتنمية هو أكثر من مجرد قاعدة متصلة بالبيئة والإقتصاد والمجتمع بل هو أيضاً يتضمن مهارات التعلم والاتجاهات والقيم التي تواجه وتحفز الأفراد على التماس سبل العيش، والمشاركة في مجتمع ديمقراطي بطريقة مستدامة (دهان و ز غاشو 2018).
- البحث العلمي: وسيلة للاستقصاء الدقيق والمنظم يقوم بها الباحث لاكتشاف حقائق أو علاقات تسهم في تفسير ظاهرة أو مشكلة والوصول إلى حلول لها، كما أنه يهدف إلى زيادة معرفة الإنسان ورفع قدراته على التكيف مع بيئته والسيطرة عليها واكتشاف الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمعات والأفراد والمؤسسات لتحقيق الاستقرار وبناء مجتمع عصري (الحديد و عبد الرحمن، بدون تاريخ).
- التنمية: تعد من المفاهيم التي يصعب تحجيمها بمفردات لغوية محددة، فهي عملية متعددة الأبعاد أكثر منها مفاهيم نظرية، فهي إطار عمل اجتماعي وإقتصادي وسياسي، معنى به الجميع وعلى مختلف المستويات؛ دولياً ووطنياً ومحلياً، مؤسسات رسمية وشبه رسمية، الكبار والصغار، الذكور والإناث، والتكوينات الإثنية والعرقية والمجاميع المهنية جميعاً، وقد أصبحت هدفاً وأسلوباً لتحقيق التقدم الاجتماعي والنهوض الحضاري، ومعيّاراً للمقارنة بين الأمم والدول والمجاميع المختلفة، والمجموعة نفسها عبر الزمن بقصد قياس درجة تقدمها وتطورها ونسبة تحقيق الأهداف الإستراتيجية (عمر و حميد، بدون تاريخ).

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تقوم بمحاولة استقراء دور التعليم والبحث العلمي من خلال الاطلاع المعمق للدراسات والأدبيات السابقة، وتحليل نتائجها لتبيان دورها في التنمية في فلسطين، وما هي أهم الدروس والمستفادة منها.

الإطار النظري
مفهوم التعليم والبحث العلمي

التعليم: تعرف موسوعة ويكيبيديا التعليم على أنه عملية يتم من خلالها بناء الفرد ومحو الأمية في المجتمع، وهو المحرك الأساسي في تطور الحضارات، ومحور قياس تطور ونماء المجتمعات فتقييم تلك المجتمعات على حسب نسبة المتعلمين بها.

كما يُعرف على أنه العملية المنظمة التي تمارس من قبل المعلم بهدف نقل المعارف المهاراتية للطلبة، وتنمية اتجاهاتهم نحوها، ويعد التعليم هو الناتج الحقيقي لعملية التعليم (محمد، 2018).

ويُعرف التعليم بأنه عملية منظمة تهدف إلى اكتساب الشخص المتعلم للأسس العامة البانية للمعرفة، ويتم ذلك بطريقة منظمة ومقصودة وبأهداف محددة ومعروفة، والتعليم من أجل التنمية هو عبارة عن تعليم شامل ذي قدرة تحويلية يعالج مضامين التعلم ونتائجه، والنهج التربوي، وبينية التعلم، ويحقق غايته من خلال تحويل المجتمع، ويسعى عموماً إلى تمكين المواطنين في شتى أنحاء العالم من التعامل مع أوجه التعقيد، وانعدام المساواة، والاختلافات في الرأي، التي تثيرها قضايا في مجالات البيئة والتراث الطبيعي والثقافة والمجتمع والإقتصاد، لذا فالتعليم المرتبط بالتنمية هو أكثر من مجرد قاعدة متصلة بالبيئة والاقتصاد والمجتمع بل هو أيضاً يتضمن مهارات التعلم والاتجاهات والقيم التي تواجه وتحفز الأفراد على التماس سبل العيش، والمشاركة في مجتمع ديمقراطي بطريقة مستدامة (دهان و زغاشو، 2018).

ومن التعريفات السابقة يرى الباحث أن عملية التعليم كما هي التنمية، يستوجب أهدافاً استراتيجية وأخرى مرحلية وبرامج تطبيقية وسياسات تنفيذية، لذا فهو يتطلب وقتاً وجهداً ودعمًا سياسياً ومالياً واجتماعياً، وأن نتائجه بعيدة المدى، فهو زراعة تُجنى ثمارها على المدى البعيد، كما أنه عملية تهدف إلى اكتساب المهارات والمعارف وتنميتها، والتي بدورها تحدث تطور فردي وجماعي، وبالمحصلة النهائية يحدث التقدم والارتقاء بالمستوى المعيشي.

البحث العلمي: وسيلة للاستقصاء الدقيق والمنظم يقوم بها الباحث لاكتشاف حقائق أو علاقات تسهم في تفسير ظاهرة أو مشكلة والوصول إلى حلول لها، كما أنه يهدف إلى زيادة معرفة الإنسان ورفع قدراته على التكيف مع بيئته والسيطرة عليها واكتشاف الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمعات والأفراد والمؤسسات لتحقيق الاستقرار وبناء مجتمع عصري (للحيد و عبد الرحمن، بدون تاريخ).

كما يعرف البحث العلمي بأنه عملية تقصي للحقائق العلمية، من خلال إتباع عدد من الأساليب والمناهج العلمية المحددة بهدف التأكد من مصداقيتها وإضافة كل ما هو جديد إليها، وهو عملية استقصاء منظم لاكتشاف المعلومات والعلاقات الجديدة بجانب تطوير المعلومات الحالية من خلال التتابع خطوات البحث العلمي واختيار الطريقة والأدوات الملائمة لجمع البيانات (سعد، 2021).

ويرى الباحث أن البحث العلمي هو المدخل الحقيقي والسليم لتنمية المجتمع، إذ لا يستقيم أن نتحدث عن أي شكل من أشكال التنمية بعيداً عن التأسيس لدور البحث العلمي كقاعدة مهمة تنطلق منها كل مشاريع التنمية بكافة قطاعاتها، لتعطي نتاجاً ضرورياً وطبيعياً ألا وهو تحقيق الرفاه الاجتماعي.

أهمية التعليم والبحث العلمي للتنمية

إن اهتمام المؤسسات التعليمية ضروري كي نفعّل دور البحث العلمي، وعلى الدولة التكفل بكل الإنفاق والتجهيزات الكاملة والمتطلبات للبحوث، سعياً لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وتنمية استراتيجية تنعكس على حياة الإنسان من تطور وبالتالي تكون متلائمة معه، والبحث العلمي بحاجة إلى إنفاق وقناعة ووعي بأنه في غاية الأهمية، وأن الصرف عليه مهما بلغ سيؤتي حتماً أكله بالنفع على المجتمع لا محالة، ونلاحظ أن الدول المتقدمة التي قطعت شوطاً بعيداً في النجاح والتطور اعتمدت كلياً على دور البحوث العلمية في تفعيل حركة التطور التي تجاوزت مجتمعاتهم لتنعكس على أسلوب حياة المجتمعات الأخرى، وذلك مع الفارق بان الدول المنتجة هي الدول المتقدمة، أما بقية المجتمعات تتسم بأنها استهلاكية سواء على مستوى السلعة المعنوية أو التكنولوجية أو حتى الإنتاج الفكري (الفي، 2021).

ويرى الباحث أن العنصر البشري سيظل هو الداعم الرئيس لبناء نهضة قومية وتنموية شاملة على مستوى المجتمعات كافة والمجتمع الفلسطيني خاصة، وسيحتاج إلى مسيرة تعليمية سليمة تُفضي إلى بناء قدرات وتطوير ذاتي للأفراد محل التأهيل من أجل خلق ذهنية فكرية رفيعة خلاقة للإبداع والإبتكار الجديد وإضافة قيمة علمية حقيقية للمجتمع، كما أن توفير البيئة المناسبة للتعليم والبحث العلمي والتأهيل والدعم المادي من جانب الدولة أمر في غاية الأهمية، فالبحث العلمي هو باب للمعرفة لا تحده حدود، فهو إضافة لحياة الإنسان ورفاهيته وحقل للتجريب وتوفير ظروف أفضل لحياة أجود، والحقيقة الواضحة لدى الجميع أن مستوى التعليم والبحث العلمي في فلسطين بحاجة إلى دعم في الميزانيات لهذا الجانب، إضافة إلى ابتكار منهجيات تطويرية ترقى إلى مستوى المنافسة العالمية، كما أرى أن التعليم والبحث العلمي هي مسألة تربوية في أساسها، ويفترض أن تكون ضمن أساسيات المناهج الدراسية ومنذ سن مبكرة، لزرع الأهمية لدى الشخص المعني.

دور التعليم والبحث العلمي في التنمية
إن النظرة للتنمية لم تعد مقصورة على النمو الاقتصادي، بل تجاوزت لتشمل المعطيات الاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمع، متمثلة بالمستوى التعليمي والبحث العلمي والوضع الصحي، حيث إن للتعليم والبحث العلمي دور هام في التنمية يشير إليها (عمر و حميد، بدون تاريخ) على النحو الآتي:

يعد التعليم والبحث العلمي من أهم مجالات التنمية، وهو أساس من أسس التنمية وله دور خاص في العملية التنموية للمجتمعات، فهو يعد المصنع الذي يعد رأس المال البشري الذي تعتمد عليه التنمية المجتمعية البشرية بكافة جوانبها، لذا فهو مختص بتشكيل أرقى أنواع رأس المال البشري الذي يحفظ ثقافة الأمة ويجدها من خلال البحوث وأعمال الفكر.

إن التنمية هي عملية توسيع الخيارات الاقتصادية والاجتماعي والسياسية والثقافية، وذلك من خلال توفير فرص الإبداع والعمل والمساهمة الفعالة في النشاطات السياسية والاقتصادية وترسيخ مفاهيم الحرية والعدالة والمساواة، لا الإقتصار فقط على تطوير المهارات والمعارف.

لا يمكن تصور تحقيق تنمية متكاملة الجوانب، في ظل مجتمع تغلب على سكانه الأمية، ويسيطر الجهل على مواطنيه، وأكدت الإحصائيات أن هناك علاقة وثيقة ما بين تنمية الموارد البشرية ومستويات المعيشة؛ ومن هنا تظهر أهمية التعليم في التنمية وبالتالي رفع مستويات المعيشة.

لا يقتصر أثر التعليم والبحث العلمي على تحسين إنتاجية العمل بل تعدى ذلك التأثير على نوعية الحياة بمفهومها الشامل، فهو يؤثر على السلوك الثقافي والاجتماعي للأفراد.

يعد التعليم والبحث العلمي من وجهة نظر اقتصادية سلعة استثمارية واستهلاكية خاصة وعامة في الوقت نفسه، فهو خاصة لمنافعه المباشرة حيث يشبع حاجة أصيلة للفرد، ويعود عليه بزيادة في الدخل، وهو سلعة عامة نظراً لما له من آثار خارجية مفيدة للمجتمع "العيش في وسط متعلم أفضل".

يرى الباحث من كل ذلك أن التنمية لم تعد بمنظورها الاقتصادي فحسب، بل إن تقدم المجتمع أصبح هدفاً إستراتيجياً تسعى الدول إلى تحقيقه، وأن التعلم والبحث العلمي والارتقاء به وتنميته كما ونوعاً بات من أسس التنمية بشتى أنواعها، والتي تفضي إلى تقدم المجتمع والنهوض به حضارياً وإنسانياً، وأن أهمية التعليم تكمن في أنها عملية إعداد وتأهيل للرأس المال البشري لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وبالنهاية يحقق الأهداف الحضارية والإنسانية للمجتمع.

أسباب الإعتداد بالتعليم والبحث العلمي كمدخل أساس لتحقيق التنمية
ينبثق تزايد الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي والتركيز عليه كأداة فعالة لتجسيد التنمية بشتى أنواعها على جميع الأصعدة والمستويات مما يلي: (دهان وز غاشو، 2018)

1. يعتبر التعليم والبحث العلمي السبيل إلى تحسين نوعية الحياة بكافة أبعادها.
 2. تأثيرات التعليم والبحث العلمي الممتدة تشمل جميع المجالات التي تستهدف التنمية.
 3. يعتبر التعليم والبحث العلمي الخندق الأخير في معركة المجتمعات من أجل البقاء وحفظ الهوية.
 4. تسعى التنمية إلى تحين نوعية الحياة لكافة أفراد المجتمع بما في ذلك الأجيال اللاحقة من خلال الموائمة بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حماية البيئة فكان بذلك التعليم والبحث العلمي أقوى أداة لتحقيق التغيرات المطلوبة من أجل ذلك.
 5. يرتبط التعليم ارتباطاً وثيقاً بالتنمية للحد الذي لا يمكن فصلهما عن بعضهما لما يسهم به في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة وتدمير البيئة وتحسين الصحة، كما يعتبر عاملاً هاماً في التماسك المجتمعي.
- ويرى الباحث أنالتعليموالبحث العلمي

منأجلالتنميةكاستراتيجيةتلخصرويةتربوية،تسعلاإيجادالتوازنبينالرخاءالإنسانياالاقتصاديوالتقاليدالاجتماعيةوالتقافية،واستدامةالمواردالطبيعية،لتزويدالإلانسابلالمعرفةوالمهارة؛للتعلمالمستمرولمساعدهتلإيجادحلولجديدة للتحدياتوالأزماتالبيئيةوالاجتماعيةوالاقتصادية،منأجلخلق مجتمع صالح للمعيشةلهذاالجيلوالأجيالالاقادمة.

واقع التعليم والبحث العلمي في فلسطين

إن فلسفة التعليم والبحث العلمي عامة تقوم على تنمية المعرفة والمهارات لدى الأفراد، وتشجيعهم على روح البحث العلمي وأساليبه المتعارف عليها، وذلك بهدف رفع المجتمع بالكفاءات والكوادر المتخصصة القادرة على المشاركة الحقيقية والفاعلة في بناء مجتمع مؤسساتي متور في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والصحية والتكنولوجية وغيرها، والتي باتت تشكل سمة هذا العصر وشغله الشاغل وجل اهتمامه، ويأخذ التعليم والبحث العلمي في فلسطين بعداً آخر؛ إذ يشكل إحدى أشكال الصمود والتحدى والمحافظة على هوية الشعب الفلسطيني، وصدق انتمانه القومي وتراثه الحضاري والديني الضارب في عمق الأرض التي بورتكت وبورك ما حولها (دويكات، بدون تاريخ).

وفي ظل المتغيرات الكبيرة والمتسارعة في العالم، لا سيما التقدم التكنولوجي والعلمي وأهمية البحث العلمي في التطوير والبناء؛ يحتاج النظام الفلسطيني لمعرفة مدى ملاحقته للتطور والتقدم العالمي، ومدى إمكاناته المادية المتاحة، وما هي المشكلات التي تعيق ذلك التطور، وما هي خطته التطويرية، وغيرها من التساؤلات، إلا أنه لا يمكن إطلاق حكم "الفشل" على النظام التعليمي ولا بد من إجراء دراسات وأبحاث تؤكد فشله، وهذا لا يعني أن النظام التعليم الفلسطيني يخلو من الإخفاقات والضعف، لأنه مهما اجتهدت في صياغة نظام جديد، إلا أن الملاحظات عليه واردة، كما أن مشكلة نظام التعليم الفلسطيني، تكمن بأن القائمين عليه حاولوا إجراء تغييرات تهدف للتحرر من النظام التقليدي، إلا أن التغيير بقي شكلياً.

ويرى الباحث أن النظام التعليمي الحالي والجهود نحو التعليم والبحث العلمي بثغراتها قد تكون أفضل من أي نظام نحاول تقمصه، وحتى إدراك ذلك وتصويبه لا بد من إجراء دراسات جدية، والإطلاع على تجارب عالمية بإيجابياتها وسلبياتها، كون أن لكل دولة ظروفها البيئية التي تختلف عن سواها، فالظروف الموضوعية في فلسطين تختلف عن أي دولة أخرى في العالم، فيجب أن يشتمل نظام التعليم الفلسطيني على الركيزة الوطنية والمرجعية الفلسطينية والعادات والتقاليد والقيم المجتمعية الفلسطينية، فإي منهج يضعف البعد الوطني قد يكون محلاً للهجوم والانتقاد، كما يجب الأخذ بالإعتبار أن الشعب الفلسطيني يمر بمرحلة تحرير وطني يتطلب عدم الإغفال عن واقع الاحتلال، ولكل ذلك لا بد من التركيز على رأس المال البشري في العملية التعليمية وتوفير كافة المستلزمات اللازمة للبحث العلمي والتفكير الإبداعي، من أجل المساهمة في تعميق الرؤية وتناول القضايا المجتمعية الهامة، سعياً نحو إيجاد حلول علمية منيئة على دراسات وفق المنهجيات العلمية، تفضي في محصلتها إلى الارتقاء بكافة الجوانب المجتمعية والحياتية، وتوفير بيئة صحية وكريمة للأفراد والفكر، وبالتالي الوصول إلى التنمية بشتى أنواعها.

العوائق التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي لمواجهة مسيرة التعليم والبحث العلمي يشير (السطري، 2011) إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يعد من العوائق التي تغطي عما سواه من عوامل القهر للشعب الفلسطيني، إلا أن وعي الشباب المتصاعد وصل إلى درجة من النضوج، حيث باتوا يدركون فيه أن القهر واحد وإن اختلفت عناوينه أو مسبباته، ومن هنا فإن النضال السياسي ضد الاحتلال لم يعد يقتصر على التحرر والإنعتاق بالمعنى الوطني، بل أيضاً النضال ضد الإستغلال، والبنى المختلة التي أسساها الاحتلال في شتى الصدع اجتماعياً وثقافياً، الأمر الذي انسحب على وعي الشباب فيما يتعلق بقضاياهم المطبوعة داخلياً، والتي ترى أن قوة الجبهة الداخلية الفلسطينية وحصانها، تعتمد بشكل أساسي على إنهاء أشكال التمييز والإقصاء، واحتكار الثروة والسلطة بيد فئة ضيقة، مما يعني بالضرورة تمكين الشباب وغيرهم من الفئات المجتمعية من توسيع خياراتهم، بدءاً من تامين الحاجات الأساسية، انتهاء بتحقيق الذات الفردية والجماعية، فالإحتلال لم يكن بعيداً عن التعليم والبحث العلمي في فلسطين فمثلته مثل أي قطاع آخر حاول الاحتلال وضع العراقيل أمامه والعقبات بشتى الطرق والسبل، فقام بنصب الحواجز لتعطيل الطلاب عن دراساتهم والاعتقال وقتل الطلاب وإغلاق الجامعات والمدارس وتدمير بعض المدارس والجامعات والمضايقات والتدمير للعملية التعليمية، وبالرغم من كل ذلك استمرت الجامعات في العمل والتطوير والبحث عن وسائل جديدة لتبطل كل العراقيل والحواجز الإسرائيلية أو جزء منها لإنتاج مسيرة التعليم، ولم يكن نصيب الانتفاضة الثانية أقل من سابقتها من محصلتها بالعقوبات الإسرائيلية بل كان أكبر وأكثر تشديداً، وأصبحت كابوساً يعيشه الطالب واقعاً وخيالاً وهاجساً يراوده كل يوم، وحققت هذه الحواجز جزءاً من أهدافها بانقطاع جزء من الطلاب عن دراساتهم.

ويرى الباحث أن المسيرة التعليم والبحث العلمي واجهت عدة مشاكل وعراقيل وضعها الاحتلال الإسرائيلي من أجل إفسال مسيرة التعليم، ومن أجل السعي نحو سياسة تجهيل الشعب وجعله متخلفاً وضعيفاً وهشاً ومتبوعاً اقتصادياً وسياسياً وغيره، إلا أنه وبالرغم من كل هذه العقبات استطاع التعليم الفلسطيني المحافظة بالحد الأدنى على بعض التقدم في المسيرة التعليمية، وإن كانت هناك بعض التقصيرات في بعض الجوانب كغياب المنهجيات التعليمية الواضحة والموحدة لتحديد شكل العملية التعليمية ومضمونها، وعدم وضوح صلة ما بين البحث العلمي والمشكلات التي تواجه المجتمع الفلسطيني، وانعدام دور القطاع الخاص في تمويل وتبني الأبحاث العلمية، وعدم إدراك كامل بأهمية التعليم في النهضة الشاملة والتنمية للمجتمع الفلسطيني في شتى المجالات والقطاعات.

رؤية مستقبلية لدور الجامعات في التعليم والبحث العلمي لتنمية المجتمع تشير (النويهي، 2014) أننا في هذا العصر بكل ما يحمله من تطور مثير وتقدم مذهل يعتمد على التعليم والبحث العلمي، وفي ظل ما تحققت التكنولوجيا من إنتصارات لتحقيق الأحلام البشوية وتذليل كافة العقبات من أجل إسعاد الناس، فلا سبيل لنا إلا الإعتماد على أنفسنا كي نرفع مستونا العلمي والتكنولوجي في شتى المجالات، وحتى تتحقق هذه الرؤية لا بد من الآتي:

1. أولاً: لا بد أن يتلاقى فكر التخطيط مع سياسة الدولة نحو دعم وتنمية القدرات وتوجيه الإمكانيات المتاحة بها لخدمة قضايا التنمية وقضايا البيئة.
2. إن البحث العلمي من أجل التنمية لايات وليد فكر ذاتي وإنما يجب أن ينبع من حاجة المجتمع، ولا بد للجامعات أن تعمل جاهدة على أن ثانياً: تتبنى إستراتيجية البحث العلمي لدفع عجلة التنمية في مجتمعاتها والإعتماد على تفكير المجتمع العلمي ذاته في حل المشاكل الخاصة به لتنمية وخدمة المجتمع.
3. ثالثاً: لكي تتمكن الجامعة من القيام بدورها فلا بد من خلق مجال إتصال مباشر بينها وبين المستفيد وبينها وبين المستويات الأعلى للتخطيط والبحث مثل مراكز البحوث وأجهزة الإنتاج والخدمات على مستوى إقليمها، ويسهم ذلك في تكثيف إيجابيتها بما يعظم إستغلال الطاقات والإمكانيات العلمية والتنفيذية بالمنطقة في إطار برامج محددة لخدمه القضايا التنموية التي تعتمد في تنفيذها في المقام الأول على القوى البشرية المدربة جيداً بالجامعات وتعاونها مع مراكز البحوث والمعاهد والمراكز المتخصصة في الدولة.

ويرى الباحث أن التعليم من أجل التنمية ليس مشروعاً أو برنامجاً محدداً يرتبط بفترة زمنية وإنما هو نهج شامل ومتكامل يشمل التعليم النظامي والبحث العلمي محلياً وفردياً وجماعياً، وهذا يستوجب دمج كافة أدوات التنمية في البرامج الأكاديمية والبحث العلمي، حيث يزود التعليم والبحث المجتمع بمنهج للتفكير النقدي، فالدول بمؤسساتها الرسمية وحدها غير قادرة على تحقيق تنمية مستدامة وصولاً بالمجتمع إلى مستوى مجتمع المعرفة، فالمهمة كبيرة جداً وعلى الجميع المساهمة فيها وتحمل أعبانها الثقيلة، فلن يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، ولا يمكننا أن ندقق في تشخيص مشاكلنا إلا بالبحث العلمي، كما لا يمكننا أن نقترح حلولاً لها وتمحيصها وتسديدها إلا بواسطته، فلا تنمية دون بحث علمي، لذا فمن الضرورة أن نقوم بنفض تراب اللامسؤولية والإتكالية والإعتماد على القلة، والانتقال إلى صيغ التعاون واحترام الآخرين والعمل الجماعي من أجل الصالح العام.

معوقات تواجه التعليم والبحث العلمي إن التعليم والبحث العلمي يلعب دوراً ضليعا في تطور ورفاهية المجتمعات، لذا يمكن اعتباره مقياساً لتقدم الدول ونموها الاجتماعي والاقتصادي والصناعي، فالدول التي تخطط لتطبيق مخرجات البحث العلمي، لا شك في أنها تتبوا الصدارة في مجالات عديدة بل وقد تسيطر على مجريات الأمور العالمي، كما يرتبط التعليم والبحث العلمي أيضاً بالتنمية الوطنية والإعمار ارتباطاً وثيقاً لا نستطيع فصله، فالدول المتقدمة صناعاً بارعة في الاستفادة القصوى من ترسيخ هذا الزواج، على نقيض الدول النامية التي تترجل بشكل لا منهجي لحلول المشاكل التي تواجهها وتبتعد كل البعد عن الأسلوب العلمي والموضوعي، وأرى أننا في الدولة الفلسطينية كدولة نامية لا زلنا نخطط لمفهوم التنمية بطرق ارتجالية ووسائل عشوائية أو مقلدة لنموذج

الدول المتقدمة، بشكل قد لا يتواءم مع طبيعة المنطقة، لذا تفشل جهود أنشطة البحث العلمي والتعليم في هذه المجتمعات النامية نظراً للتخبط أو غياب التخطيط.

ويشير (البصارة، 2016) إلى أن التعليم والبحث العلمي يواجه العديد من والعقبات التي قد تحدّ من انطلاقه وتحقيق ما يتوخى منه على الوجه الأكمل، وقد تتباين هذه المعوقات بين الدول المتقدمة والنامية، وهي على النحو الآتي:

1. عدم تطابق برامج الأبحاث وتطويرها لمواكبة متطلبات التنمية الشاملة.
2. انعدام أو ضعف التفاعل بين الجامعات والمعاهد التطبيقية ومؤسسات الأبحاث.
3. غياب التعاون بين قطاع الإنتاج والخدمات ومؤسسات الأبحاث.
4. غياب التنسيق أو التنظيم الداخلي بين مؤسسات الأبحاث ومؤسسات التمويل، وقد يعكس ذلك سلباً على مؤسسات التمويل وذلك بالدعم السخي لبرامج غير ذات أولوية للتنمية الشاملة.
5. غياب المناخ السياسي الملائم والمشجع للعلم والتكنولوجيا والبحث العلمي.
6. عدم إمام أو مشاركة القانمين بالبحث العلمي بخط التنمية الوطنية.
7. اعتماد المعايير السياسية والاجتماعية لتعيين القانمين على مؤسسة الأبحاث دون الاهتمام الفعلي بالجوانب الأكاديمية والخبرة والتخصص، مما يحد من تطور هذه المؤسسات إذ أن تعيين المناصب الأخرى في داخل المؤسسة قد يتم بذات الأسلوب.
8. عدم وجود سياسة معلنة للبحث العلمي.
9. عدم اختيار فريق البحث أو الباحث لموضوعات مرتبطة بالمجتمع.
10. في كثير من المجتمعات، لاسيما النامية، لا تستأثر مؤسسات البحث العلمي بدعم المجتمع، أو بالأحرى للعديد من قطاعات المجتمع.
11. تعاني العديد من المؤسسات العلمية من غياب الاستقرار التنظيمي والتغيرات المتلاحقة والمتعاقبة في مواقعها وتبعيتها.

لكل ذلك أرى أنه لا بد من تطوير التعليم والبحث العلمي باستمرار، بشكل يواكبه عملية التنمية، لا سيما أننا نعصر تحديات تحولنا لتكبرينغيمواجهتها، كما يجب أن نحقق تغييرات في كثير من الأفكار والأخذ بالجدد منها لتوظيف مخرجات عملية التعليم والبحث العلمي فيما تتطلبها التنمية بشتى أنواعها.

الإستثمار في التعليم والبحث العلمي هو استثمار في التنمية

يرى الباحث أن مؤسسات التعليم العالي لا سيما الجامعات لها الدور الأبرز في تحريك عجلة التنمية بشتى أنواعها، وذلك من خلال الوظائف المتعددة التي يؤديها النظام التعليمي في الجامعات عبر تأهيل موارد بشرية قادرة على إنتاج معارف يتم تطبيقها على مختلف مجالات الحياة، وقد تزايد الاهتمام بفكرة ربط وظائف التعليم العالي بمجالات التنمية، ومحاولة تقويم النظام الفلسطيني ليصبح اعتماده الكلي على مدى ملائمة أهدافه لمتطلبات التنمية ومدى قدرته على مواجهة التحديات التي تفرزها عمليات التنمية، إلا أن هذه المحاولات لا زالت بحاجة إلى العديد من العمل بمنهجيات علمية سليمة، والاستفادة من التجارب العالمية من أجل النهوض بالدولة الفلسطينية بشكل يواكب ويتواءم مع متطلبات التنمية.

تمثل مؤسسات التعليم العالي قيادة فكرية وعلمية في المجتمعات، لما يوافر لديها من كوادر يتم تأهيلها عالياً للتعامل مع التحديات والعقبات التي تعترض المجتمعات المعاصرة، فوظيفتها الأسمى تتمثل في التعليم والأبحاث وخدمة المجتمع، أي أن هناك علاقة بين هذه الوظائف من جهة والتنمية الشاملة من جهة أخرى، وعلنا نعلم أن التنمية الشاملة وراء تقدم أي أمة عمن سواها، كما بات العالم يدرك أن التفوق العلمي الغربي أو الياباني أو الصيني يعتمد بدرجة عالية على الإبداع التكنولوجي وزيادة استثماراتهم في البحوث العلمية وتوسيق أسواق المعرفة التقنية وتعظيم دور الجامعات ومعاهد البحث العلمي، والتمويل باهتمام للبحوث العلمي وإصلاح العملية التعليمية باستمرار، مما جعلها تحافظ على ميزانيتها المتقدمة وتبقيها متفوقة بين الدول المتقدمة، واكتسبت الإعجاب في التكنولوجيات المتقدمة في العديد من المجالات، كالإتصالات، وتكنولوجيا الفضاء، وعالم الطيران، والاختراعات الطبية وغيرها، ولا يخفى على أحد أن هذا التقدم مصدره الجامعات ومراكز البحوث العلمية التابعة لها.

إن الأبحاث العلمية لها آثار جمة على التنمية في العديد من المجالات والمتطلبات الإنسانية، منها مواجهة الحرب البوابة في جاحة كورونا العالمية، فقد لجأت الدول والحكومات إلى الجامعات ومراكز البحث العلمي من أجل التوصل إلى حلول ناجعة لمجابهة هذا الفيروس المدمر للبشرية والحياة، فالتعليم والبحث العلمي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي، فالبحوث هي التي تزود الدولة بالمعلومات اللازمة للوقوف على الأشكاليات، حتى يتسنى لها رسم السياسات العامة السليمة والاستراتيجيات التنموية الوطنية.

إن دولة فلسطين مليئة بالكفاءات البشرية في العديد من المجالات، وعلى القطاعات العامة والخاصة الإلتفات بقوة لأهمية استثمار هذه الطاقات البشرية التي تفضي حتماً إلى النمو والارتقاء والتنمية الشاملة للدولة، وأن تعترف بالبحث العلمي كوظيفة وأن الإرتقاء به يجب أن يكون نظاماً وطنياً، فلا زال التعليم والبحث العلمي في البيئة الفلسطينية يمر بظروف داخلية وخارجية صعبة لا سيما معاناة شعبنا من ويلات الاحتلال، وربما أيضاً قد يكون ذلك قلة الإدراك والوعي الكامل بأهمية البحث العلمي.

الدراسات السابقة

لقد تناولت العديد من الأدبيات والدراسات السابقة دور التعليم والبحث العلمي وأهميته في إحداث التنمية، جاء أهمها:

1. دراسة (العدواني، 2021) بعنوان: دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الكويت دراسة مقارنة، هدفت إلى معرفة أثر البحث العلمي في تحقق التنمية المستدامة في الكويت والوقوف على واقع البحث العلمي في الدول العربية عامة والكويت خاصة، وتحديد أهم معوقات البحث العلمي ووسائل الحد منها، وخلصت إلى أن البحث العلم يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الكويت، وأوصت بضرورة إعطاء الأهمية القصوى لموضوع إعادة هيكلة التعليم وبكافة مراحله وتقوية البحث العلمي والتطوير والبحث على الابتكار من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقيات إقليمية ودولية، وضرورة مواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة لاستيعاب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبقية المعارف الإنسانية ومحاولة ممارستها ميدانياً.

- دراسة (دهان و زغاشو، 2018) بعنوان: دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، هدفت إلى وضع نظرية شاملة عن التنمية أخذاً بالتعليم كمحرك أساسي للتغيير، حيث تيسر هذا الموضوع أهمية بالغة منبثقة من إشكاليات الموضوعات أعلاه وهما التعليم والتنمية المستدامة، اللذان يعتبران في ظاهرها اهتمامات أكاديمية على اختلاف مستويات تقدمها ومناهجها، وخلصت الدراسة إلى أن التعليم يعتبر أكثر أهمية لكل بعد من أبعاد التنمية، كونه يؤدي إلى مزيد من الرخاء والحصول على نتائج أفضل صحياً، مع خفض معدلات العنف وتحقيق مزيد من المساواة بين الجنسين، وزيادة رأس المال الاجتماعي وتحسين البيئة، كما أن التعليم يوفر العوامل الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذا الأخلاقية اللازمة لاستيعاب أهداف التنمية المستدامة وتيسيرها، وأنه يعتبر المفتاح والوسيلة الأولى لمساعدة الناس في جميع أنحاء العالم على فهم فحوى التنمية ومنه ضمان مشاركتهم الفعالة في تحقيقها، ويجعلهم أكثر حكمة وأغزر علماء وأحسن اطلاعاً وأفضل أخلاقاً وأكثر شعوراً بالمسؤولية متمتعين بالروح النقدية، والأهم من ذلك أكثر إنتاجية وابتكاراً كل حسب تخصصه ومجال عمله.
- دراسة (السطري، 2011) بعنوان: دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين، وهدفت الدراسة إلى دراسة ومعرفة مصادر تمويل التعليم والبحث العلمي والبحث عن مصادر تمويل بديلة من أجل تخفيف العبء المالي عن كاهل السلطة الوطنية الفلسطينية وأيضاً تخفيف العبء المالي عن العائلات نظراً للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها أبناء الشعب وأن التعليم يساهم في عملية التنمية ويؤدي إلى تخفيف مشكلة البطالة ومشكلة الفقر وهو ضرورة ملحة للشعب الفلسطيني كبديل لرفع قدراته المادية وزيادة إنتاجية الموارد الأخرى المحدودة أو شبه معدومة، وخلصت الدراسة إلى أن مؤسسات التعليم العالي تعتمد بشكل كبير على الرسوم الدراسية لتلبية احتياجاتها، وأن الدعم المالي الحكومي ليس كافياً، وعدم وجود ميزانيات خاصة ومستقلة للبحث العلمي، وغياب الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع البحث العلمي، وأنه يجب تقدير طلب السوق المحلي والخارجي على التعليم والبحث العلمي على المدى الطويل من أجل عرفة احتياجات السوق من بعض المجالات الدراسية ذات الأولوية وأن يعاد تقدير هذه المجالات من حين إلى آخر.
- دراسة (الحديد و عبد الرحمن، بدون تاريخ) بعنوان: دور البحث العلمي في تحديد ومعالجة قضايا التنمية الإدارية، هدفت إلى تسليط الضوء حول البحوث العلمية والإدارية في تحقيق التنمية الإدارية المنشودة، والمعوقات وسبل تجاوزها لتنشيط حركة البحوث وتفعيل دورها، واستخدمت الدراسة المنهج المكتبي التحليلي، وخلصت إلى تأكيد أهمية وضرورة البحث العلمي في عملية التنمية الإدارية، وأن البحث في الوطن العربي لا زال دن المستوى المطلوب، إضافة إلى انخفاض الاتفاق على التعليم والبحث العلمي، وأن هناك غياب وعدم وضوح في أولويات البحث، وضعف في ارتباط البحوث بخطط التنمية الوطنية.
- دراسة (قارني و حميدة، بدون تاريخ) بعنوان: رؤية حول كيفية تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في عملية التنمية الشاملة للمجتمع، هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية وكيفية تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في التنمية الشاملة للمجتمع، وخلصت إلى أن الدور الذي يجب أن تلعبه المؤسسات هذه باعتبارها قيمة عليا لذاتية الأمة وعقلها المديبر والمفكر لرسم الأهداف وتوضيح الرؤية لتحقيق التنمية الشاملة، يحتم عليها تسخير كل طاقاتها وإمكاناتها المتوفرة لتشجيع البحث العلمي وتوجيهه وفقاً لمقتضيات التنمية الوطنية وتحديد الأولويات حيب الغايات المرجوة، وتفادي الطرق التقليدية في التدريب والبحث العلمي لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة.
- دراسة (غربي، 2011) بعنوان: التربية والتعليم في خدمة تنمية المجتمع، هدفت إلى التعرف على دور التربية والتعليم في تنمية المجتمع، وخلصت إلى أن التعليم والبحث العلمي في المجتمعات لنامية له أثر كبير في عملية الرقي الاجتماعي لأنها تساعد على تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان وتيسير فرص العمل للأفراد وترفع مستوى معيشتهم.

النتائج

خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أوردتها على النحو الآتي:

1. إن التعليم والبحث العلمي في فلسطين ما زال يعاني من بعض العوائق العلمية والمالية والإدارية والاجتماعية، وهو بحاجة ماسة إلى تطوير بكل أفرعه.
2. إن التعليم والبحث العلمي له دور فعال في تحقيق أهداف التنمية بشتى أنواعها عامة وفلسطين خاصة.
3. حجم الإنفاق على التعليم والبحث العلمي في فلسطين لا زال أدنى من المستوى المطلوب عالمياً بكثير.
4. البحوث العلمية في فلسطين تواجه عدة مشكلات منها عدم وعي الجهات الحكومية المختلفة بأهمية البحث العلمي والتعليم العالي في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وعدم توفير خطة سنوية للبحوث وغياب الأولويات البحثية، والاعتماد على تجارب الدول الأخرى حتى لو لم تكن مناسبة للمجتمع الفلسطيني، إضافة إلى انخفاض نسبة المخصصات المالية اللازمة للبحث العلمي والتعليم.
5. ضعف إسهام القطاع الخاص في دعم عملية التعليم والبحث العلمي في فلسطين.
6. الاحتلال الإسرائيلي يعتبر سبباً رئيساً في عرقلة مسيرة التعليم والبحث العلمي.
7. ضعف إدراك الجهات المسؤولة لأهمية البحوث العلمية ودورها في التنمية المجتمعية في فلسطين.
8. ضعف ارتباط البحوث العلمية بخطط التنمية الشاملة وتأمين احتياجات المجتمع للإسهام في حل المشكلات.
9. إن الأسر الفلسطينية تتحمل جزءاً كبيراً من تكاليف الدراسة مما يحد من التعليم العالي والبحث العلمي والاهتمام بالمتميزين والمبدعين والمبتكرين وتقويضهم.
10. غياب الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع البحث العلمي في فلسطين.

التوصيات

خلصت هذه الدراسة إلى عدة توصيات جاءت على النحو الآتي:

1. ضرورة العمل على رفع مستوى الوعي بأهمية التعليم والبحث العلمي وتطبيق نتائجها في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع، وقد يكون للإعلام دور بالغ الأهمية في ذلك، مما يؤدي إلى زيادة اهتمام وتقدير هذه النوعية من البحوث العلمية في فلسطين.
2. وضع استراتيجية لدولة فلسطين فيما يتعلق بالتعليم والبحاث العلمية بعد تحديد الأولويات البحثية، وبما يؤدي إلى ربط البحوث بالتنمية الشاملة.
3. العمل على تقديم العون اللازم من قبل الجامعات ومراكز البحوث للباحثين، والتركيز على تطوير مهارات الباحثين وتحفيزهم بهدف رفع قدراتهم البحثية، وذلك عن طريق تنظيم وعقد ندوات ولقاءات وبرامج تدريبية في هذا المجال.

4. تنشيط وتفعيل اللقاءات العلمية عن طريق زيادة عقد مؤتمرات وندوات علمية بين دولة فلسطين والدول العالمية الأخرى، للوقوف على التطورات المستجدة في شتى المجالات، والاستفادة من خلال تبادل الآراء والخبرات والتجارب بين العلماء والباحثين.
5. محاولة توقيع عقود بين مراكز البحوث والدراسات العلمية والإدارات الحكومية بما يؤدي إلى تأمين مصدر دائم لتمويل البحث العلمي من جهة، وضمان تطبيق نتائج هذه البحوث العلمية من جهة أخرى.
6. تشجيع وتحفيز القطاع الخاص لزيادة الإنفاق على البحث العلمي وتكوين شركات علمية مع المعاهد العالمية والتنمية، وتشجيعهم على إنشاء مراكز للبحوث وتوفير كافة المستلزمات وتوفير الحوافز المناسبة.
7. تطوير آليات لتسويق نتائج البحوث العلمية، والتعريف بنتائجها ومخرجاتها وتعزيز التنسيق بين مراكز البحوث والمؤسسات والأجهزة الحكومية.
8. يجب أن تتحمل الجامعات الجزء الأكبر لتأهيل الشباب عملياً لسوق العمل، ولتلبية متطلبات التنمية واحتياجاتها من تدريب ونقل تكنولوجيا وغيرها.

قائمة المصادر المراجع

1. قائمة المصادر المراجع [https://www.alanba.com.kw/kottab/yousef-yaqub-albisara/680647/31-08-2016-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9](https://www.alanba.com.kw/kottab/yousef-yaqub-albisara/680647/31-08-2016-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9/)
2. السطري، مصطفى. (2011). دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين. رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.
3. الفكي، حيدر. تم الإطلاع بتاريخ 2021/6/18.
4. <https://al-sharq.com/opinion/15/05/2019/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9>
5. العدوانى، نادر. (2021). دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الكويت دراسة مقارنة. جامعة مدينة السادات، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة (2) 2، 561-587.
6. اللعيد، عبد المحسن، عبد الرحمن، طارق. (بدون تاريخ). دور البحث العلمي في تحديد ومعالجة قضايا التنمية الإدارية. المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج.
7. النويهي، آية. (2014). دور الجامعات في تقدم البحث العلمي وأثره على المجتمع. تم الإطلاع بتاريخ 2021/6/18 <https://democraticac.de/?p=1905>
8. دهان، محمد، زغاشو، مريم. (2018). دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة. جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر.
9. دويكات، خالد. (بدون تاريخ). دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقق التنمية المستدامة في فلسطين. جامعة القدس المفتوحة.
10. عمر، مضر، حميد، رقية. (بدون تاريخ). العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية وتقدم المجتمع. <https://www.drasah.com/Description.aspx?id=3103>
11. يحيى. تم الإطلاع بتاريخ 2021/6/18.
12. عربي، صباح. (2011). التربية والتعليم في خدمة تنمية المجتمع. جامعة محمد خضير بسكرة مجلة العلوم الإنسانية (21)، 211-225.
13. قارني، مونية، حميدة، بقعة. (بدون تاريخ). رؤية حول كيفية تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في عملية التنمية الشاملة للمجتمع. مجلة القيس للدراسات النفسية والاجتماعية (2).
14. محمد، طارق. (2018). تم الإطلاع بتاريخ 2021/6/18 <https://mawdo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85>
15. موسى، موسى. (2013). رؤية مستقبلية لتفعيل دور التعليم في التنمية الاجتماعية في ليبيا. مجلة جامعة سبها "العلوم الإنسانية" (2)، 300-322.
16. ويكيبيديا، تم الإطلاع بتاريخ 2021/6/18.
17. <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85>